الضارب الرجل وذلك للشبه الحاصل فيهما في المضاف والمضاف اليه لان و
المضاف فيهما صفة محلي بالالف واللام والمضاف اليه فيهما معمول معرف
بالالف واللام الثانية قوله لك هذا ضاربك لان الكاف مفعول في المعنى وليس
ثم شيء مما ذكرنا لان التنوين يضاد الضمير المنفصل لما بين الاتصال والانفصال
من التنافي واجيب بان النون في ضاربك في حكم الظهور الثالثة زيد الضاربك
على ان الكاف مضاف اليه لا مفعول به على قول بعضهم فالاضافة غير محضة
وما يقع بحذفه التخفيف منقوض هنا واجيب بان الضاربك محمول في
الاضافة على ضاربك اذ المضاف فيهما صفة والمضاف اليه ضمير متصل
فاذا كان تعذر النطق بالتنوين يغتفر في ضاربك والمانع فيه شيء
واحد وهو اتصال الضمير فبالاولى ان يغتفر في الضاربك لان المانع فيه
شيآن الالف واللام واتصال الضمير قوله كما في المغني اي في الترجمة التي
نصها الامور التي يكتسبها الاسم بالاضافة من الباب الرابع وانما قيد قوله
لفظا لان الضمير مقدر او نائب عنه كما في الترجمة التي نصها الاشياء
التي تحتاج الى رابط من ذلك الباب وانه قال فيها واختلف في رجل حسن الوجه
بالرفع فقيل التقدير منه وقيل الخلف عن الضمير قوله ومن ثم امتنع
الحسن وجهه قال اللقاني ان قلت هذه العلة تطرد في حسن وجهه
وقد تقدم جوازه قلت انما جاز فيه لافادة الاضافة التخفيف
بحذف التنوين بخلاف هذا قوله بجواز دخول الى اخره كان يمكن ان
يوطي لهذا الفصل بان الحذف من المضاف في غير هذه الصور وان لزم ذلك
في كلامه ولم يقل اداة التعريف ليشمل الموصولة قوله والضمير فيهما
وهن للسبوق الى اخره رايت بخط المصنف ما نصه ان قلت انما قيل منهم
لكنهم ليسوا الخلفاء قلنا لوفائي دماءهم والناس لا تحذون بالنار الحاميون
حول الدماء يستشفون اذا قتلوا امثالهم وضمير وهن للدعاء بقيد الاضافة

لمن

لمن ذكر قوله فلانهما الاصل في ذلك لهذا امثل المصنف تبعا للناظم بالحذف الشهر
دون الضارب الرجل قوله فالجمهور على الجواز في حواشي اللقاني ما نصه
تنزل هنا ضميره منزلته كتنزيل بعضهم ضمير ما فيه رابط المبتدا منزلته
في قوله والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا يتربصن اي يتربص
ازواجهم مجوز كون يتربصن خبر المبتدا او من منع كونه خبرها
كالجمهور منع هنا انتهى فما نقله عن الجمهور نقل الشارح عكسه
عنهم وكلام الشارح هو مقتضى نقل المصنف المنع عن المبرد وصنيع
المصنف في المغني في مباحث روابط الجملة يمايويد اللقاني قوله
فلان النون لم تحذف الى اخره قد يقال حذف فيها من الصلة لغير اضافة
لا يقتضي ان الحذف للطول دائما لانه اذا لم توجد الاضافة احتيج
لدعوى ان الحذف للطول واما اذا وجدت الاضافة فالاصل ان هو
الحذف لاجلها لما ثبت من منافاة النون للاضافة ثم انظر ما معنى
تعليل جواز الجمع بين ال والاضافة في المسيلة الرابعة والخامسة
بقوله ان النون فيهما لم تحذف للاضافة اذ لا شك ان الاضافة
موجودة والجمع بينها وبين ال حاصل ولا دخل لحذف النون للاضافة
او للطول في جواز ذلك قوله الحافظ الى اخره هذا بعض بيت لقيس
ابن الخطيم الانصاري وعزاه س لرجل من الانصار وتمامه لا يانهم من
ورائنا وكف والعورة مالم يحم وقيل عورة القوم ثغرهم فاذا اجوه
فليس بعورة والوكف الاثم وقيل العيب ويروى نطفوهي التهمة يقول
هو لا يحفظون عورة عشيرتهم فيجوز نهاهم فلا يانيهم عيب
من اتاهم ولا من ورائهم قوله وقال الاخفش نصب استثنى
للاخفش بقوله تعالى انا منجوك واهلك الا امرأتك ان الكاف لو
لم تكن منصوبة لم يجز نصب اهلك واجيب بانه منصوب بتقدير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)